

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۸۵۹

عند العقل ومن جعلها امرين متغيرين فقد
 كابر مقتضى عقل **فصل الثاني** في اقسام الملكات
 للجبر والمكن اما ان يكون متغيرا وهو الحاصل
 في مكان يشترط اليه اشارة حسيه بانه هنا
 او هناك كذاية وهو الجوهر وما تركب
 منه او حال فيه وهو العرض اما الجوهر
 فهو المتغير الذي لا يقبل القسمة فيجوز من
 الجاهات واذ تألف جوهرين فما زاد في
 جهة واحدة فهو الخط وهو ينقسم في الطول
 خاصته وان تألف خطان فما زاد
 في جهتين فهو السطح وهو ينقسم في الطول
 والعرض وان تألف سطحان في جهتين فهو
 الجسم وينقسم في تلك جهات واقل
 ما يحيط الخط من جوهرين والسطح من
 اربعة او ثلثة على خلاف والجسم من ثمانية
 او ستة اواربعة على الخلاف اما العرض
 فلما ان يكون سبعا مشروطا بالحيات
 الاولى **والاول** عشرة **والثاني** العشرة **والثالث** العشرة

و

والطول والنسبة والارادة والكراهية والتميز
 والنقطة والامر والادراك **والثاني**
 الحيات **والاكثر** والالوان والطعوم
 والروائح والحرارة والبرودة والوطية
 والحيوية والصورة والتأليف وانبت
 قمر الننا عرجا فابدا لا في محل **الفصل**
الثالث في اقسام العلوم وفيه سباح
الاول خلت الناس في الوجود فذهب
 الاكثر الى انه صفة زائدة على الالهية
 وذهب آخرون الى انه نفس الالهية
 والحق الاول لا يتكلم على الالهية بانفسها
 من مجردة او معرفة ويستفيد من الاول
 زيادة في مفهوم الالهية وتوحيدها
 الالهية لم يستفيد شيئا ومن الثاني
 فائدة غير النافضة لتوحيدها الالهية
 ليت ما هيته اجزاء ان الوجود لها
 زائدا على الالهية حالها فيها فاما ان يحل
 الالهية مجردة او معرفة والاول

يستلزم التسلسل والثاني في نفسه قيام الوجود
بالحدود الخارجة بالماهية من حيث
هو لا باعتبار الوجود ولا باعتبار المبدء
المبحث الثاني في انه مشترك الخراسية
كل ذلك لا تنقسم للموجود الى الواجب والممكن
مورد التفسير مشترك بين الامتناع والاشتغال
المتغير امر واحد فينبض الوجود فيكون الوجود
واحد لانه لو تعدد لم يخص التسمية في قولنا
الشيء اما وجود او عدم **والبحث الثالث**
الحق ان تصور الوجود واحد والواجب
والامكان والامتناع ضروري لانه لا شيء
اظهر عند العقلاء كونه موجودا اذ ان
ليس يعرف من عرف الواجب بانه
ليس بممكن ولا امتنع وعرف الممكن
بانه ما ليس بواجب ولا امتنع وان المنع
هو الذي لا يكون وجوده لزما للواجب
كل ما يقال في هذا الباب من القول

المبحث الرابع الواجب والامتناع
والامكان من الامتناعات العقلية وليست امورا
وجودية في الخارج لان كل موجود في الخارج فهو امر
واجب او ممكن فلو كان الواجب ثابتا في الخارج فان
كان واجبا لزم التسلسل وان كان ممكنا واجبا
زواله فينبذ الواجب عن الواجب فيكون الواجب
ممكنا هذا خلف ولو كان الامكان ثابتا في الخارج
فان كان واجبا كان الممكن الذي هو شرطه
واجبا لان شرط الواجب واجبا هذا خلف ولو
كان ممكنا لزم التسلسل ولو كان الامتناع ثابتا
في الخارج كان الموصوف به وهو المنع في الخارج
ثابتا في الخارج لان يشوب الصفة نوع يشوب
الموصوف وهو محال **الفصل الخامس**
في احكام الوجودات وفيه مباحث **المبحث الاول** اختلاف
الناس في وجود الجوهر النضر وانتهى قوم وفناء
آخرون اجتمع الثبوت بانها اذا وضعتا الكثرة
الحقيقية على السطح الحقيقية لا تتبدل بها لا ينقسم ولا

كانت مضلعة فاذن دحرجت عليه لافته في كل
ان ينقض بنقطة فيكون مركزا من الجواهر
واجتمع النفاة بانها اذا وضعتا جوهرا بين
جوهريين فان لافته فاهما بالامر لزم المتداخل
وان كان لافته لاس لزم الانقسام وهما هنا
محجج كبر من الطرفين ذكرناهما
في كتاب الاسرار **الحث الثاني** في حكاية
الجواهر الاجسام منها فلا خلافا للنظام
لان المعقول من الاجسام وهو الجوهر
القابل للابد بعدا الثلثة النفاطة على
رواياتها او واحد متساوي في الجميع فيكون
متساوية وهي لافته خلافا لوجه العرض فاضطر
بذلك فانا تعلم ان الجسم الذي شاهدناه
في الزمان الاول هو عينه الموجود في الزمان
الثاني ويتجلى عليها المتداخل خلافا
لما ايضا فانا نعلم بالعرض ان البعدين
اذا اجتمعا زاد على البعد الواحد وهو

فقط

خلوها من جميع الاعراض الا كون لان القوي
كذلك رجلا فلا شعية ضعيفة هي مرئية
براسطة الضوء واللون وهي متناهية
خلافا للهند لانه لو كانا مكن فرض خطين
غير متناهيين خرجا من نقطة واحدة كسائر
مثلث فان البعد بينهما بنزولها فاذا كان
غير متناهيين كان بينهما غير متناه
فيكون بالانتباه في محض راسين حاضرين
وهو باطل بالعرض في يخرج لطلوع راسيهما
لانها اذا وضعتا سطح استويا على مثل
ثم رفعنا راسيهما متساويا ارتفع جميع جوانبه
والا لزم التفتيك في اول زمان راسيهما يحل
الوسط لان حصول جسم فيه انما يكون
بعد الزمان في الطرف فحال كونه في الطرف
يكون الوسط خاليا لان كونه لو كان موجودا
لمكان اذا تحرك الجسم فانه بقى المكان الذي
يتنقل اليه فلو ان الامر المتداخل وان
تحرك الجسم منه فان كان في مكان الاول

لغير الزود وان كان لا يمكن ثالث لم يحل في العالم
 يحرك البصر وهو معلوم البطلان وهو حادثة
 لا في الموانع ان يثبت لكانت في الحركة او ساكنة
 وانما انما باطلان اما الملازمة فلا فيه لا يثبت
 لا بد لخاصة مكان فان كانت لا يثبت فيه كانت
 ساكنة وان كانت متحركة عنه كانت
 متحركة ولا واسطة بينهما اما باطلان في
 فلا في الحركة عداوة من حصول الجسم في
 حين بعد ان كان في اخر زمانا حيثما كانت
 السبوتية بالغير والازل ينال في السبوت
 بالغير في الجمع بينهما محال واما باطلان
 انك قد في الموانع ساكنة لا تتحرك في
 عليها لان السكون الان في يتجه
 زواله وانما لا باطل لان الاجسام متحركة
 باجمها اما التعليلات فظاهر واما العدا
 فلا في اما بسايط واما مركبات اما الحما
 المركبات في كنهها ظاهرة واما البسايط فلا
 الجانب الذي يلاقي به بعضها بعض مساو

الجانب الآخر فيخرج عن الآخر للادوات والاما
 يكون ذلك بالحركة فيكون **الجانب الثالث**
 في احكام خاصة للاعراض وهي متحركة في
الاول يكون حصول الجسم في الجين والكراد
 بالجين والكراد في واحد وهو البصر المتطور
 الذي شغله الاجسام بالحصول فيه ويندرج
 تحت الكرية اربعة انواع للحركة هي الحصول
 الاول في المكان الثاني في الزمان وهو الحصول
 في مكان واحد في زمان والاجتماع
 وهو حصول الجوهرين حيث لا يتصلها ثالث
 والافتراق وهو حصولهما حيث ثالث وهذه
 الاربعة امور وجودية منها ما هو مماثل
 وما هو متضاد فنذكر بالبحر واسطة
 اللون والعضو **الثاني** في اللون وهو جنس
 السواد والبياض واثنتان من الحرة والظفرة
 والصفر في بسايط وتفرق في البياض
 وهو ظاهر وانما انما هذه لا باعتبار اللون
 اهل للاختلاف الشفافة في بياض البيض السلق
 والصفرة يكون الجسم فيها مستقيما

اما من ذاته لا في النفس او من غيره كما في
 المستضي بنوعه والضرر بشرط كون اللون
 من لا لوجوده كالحاقب اليه بعضهم في الظلمة
 مع الضوء عما من شأنه ان يكون مضيا **الثاني**
 الطعوم وهي تسعة لان الحار ان فعل في
 الكيف حدث الحرارة وان فعل في اللطيف
 حدث الحرارة وان فعل في المعتدل حدث
 اللوحة والبارح ان فعل في الكيفية حدث
 العفوضة وان فعل في اللطيف حدث
 الخوض وان فعل في المعتدل حدث
 النقص والمعتدل ان فعل في اللطيف حدث
 الدسومة وان فعل في الكيف حدث
 الخلاوة وان فعل في المعتدل حدث
 التفاهة ولا يتحقق طعمان في جسم
 واحد كالحقيقة والقبض في الباذنجان
الرابع الرياح وليس لها فواعل اسماء
 بارزها بل اما من جهة الموافقة وتكون لها
 والخافعة كما نقول رايحة طيبة او رايحة
 او من جهة العمل كرايحة المسك هي كيفيات

وهي كيفيات تدرك بالشم اما يعمل في رايحة
 ذي الرائحة وصوره الى الممتلئ او بالتفعل
 الهواء المتروك من ذي الرائحة والمختوم ككيفية
 ذي الرائحة **الخامس** الحوارة والبرودة وهما
 كيفيتان مملوون مستان متضادان في الحوارة
 ككيفية تقتضي جمع التجمد في ثبات وتفتت
 المتغيرات تدعى حدث لا فاع كيت في الحوارة النار
 وحوارة الشمس والحوارة العزبية وحوارة
 الادوية والمعادنة عن الحمى فان جعل
 البرودة مصدر الحوارة فمما من شأنه ان يكون
 حارا نقدر خطا فاما الحس من البارح ككيفية
 زائدة على من الحوارة **السادس** الرطوبة
 واليساسة وهما كيفيتان محسوستان
 متضادتان فالرطوبة ككيفية تقتضي
 سهو قبول الاشكال لموضعها واليساسة
 ككيفية تقتضي عن قبول الاشكال لموضعها
 وقلة من الرطوبة بالهيئة **السابع** الصوت وهي
 ككيفية سموية تحصل من تنوع الهوايين
 قانع عن مفعول في ان يصل الى السطح المتماخ

وهو غير باق بالضرورة والحق هيئة عارضة
الصوت يتميز بها عن صوت آخر منه
تتميز في السمع **الثامن** الاعتقاد وهو كهيئة
يتنضي حصول الجسم في جهة من الجهات
وهو لا زك لا لنقل والحنة والمجذب وانوار
سنة يجب نقل الجهات وهو غير
التاسع التأليف وهو عرض يختص
بالمجس لا يريد يتنضي صعوبة تشكيل
الاجزاء واكثر الاعتقاد احالوا وجوده
واحد في جميع **العوارض** وانت
بعضهم الخ هو ضد هو الفناء اذا
اوجد ما لا يفسد من جميع الجواهر وليس
في عمل وهو خطا فان وجود مرض
لا في عمل **الحادي عشر** الحياة
وهي عرض يعلل الاربعة بنيت محض صم
يصح تلك الذات باعتبارها
صحة القدرة والعلم والارادة من الحياة
عن محل انصف به **الثاني عشر** القدرة
هي كهيئة قابلية بالذات يصح باعتبارها

ب

على تلك الذات ان تفعل وان لا تفعل وهي ^{مقتضية}
على الفعل لان الكافي مكلف بالادمان حال
كونه فلو لم يكن قادرا عليه حينئذ لم يكن مكلفا
ولا لايطاق وهي متعلقة بالجد من الجواهر
الغزوة عما من شأنه ان يكون قادرا **الثالث عشر**
الاعتقاد وان كان حازا مطابقا ثابتا فهو اليقين
وان كان العلم لم يكن ثابتا فهو اعتقاد المتكدر
وان لم يكن مطابقا فهو الجهل الاكبر والعلم
اما ان يكون ضروريا او كسبيا والضروريات
سنة **الاوليات** وهي الاوالتصايا
التي يمكن الحكم بها ضروريا فيها الحكم بان
الحل اعظم من الجوز وان الاشجار
للساوية الشجر ما حداثا ودية **والخمس**
وهي التي تحكم بها العقل بمعاونة الحس
الظاهر الحكم بان النار حارة والشمس
شرفة او الباطن كالجوز والسبع
والخبريات وهي قضايا يحكم بها العقل
لنكران المشاهدة كالحكم بان شرب السم يمتلئ
سهل **والخبريات** وهي قضايا يحكم بها العقل

لحم قري من النفس بوزن منه الشك الحكم
 بان نور النفس قد من نور النفس لاجل
 اختلاف نوره ويب فاعلم ان ضاعف **المتن**
 في فصل الحكم بها العقل لكونه وورد
 الاخبار بها بحيث بان النفس كذا في
 الكذب الحكم بوجوبه اليه صديقا او كاذبا
 ووجوده كذا في ليس للشيء
 من جوسط لا ينسك لاهن عنه الحكم
 بان الاثنين نصف الاربعة لانه عدد
 انقسمت لاربعة اية وليا اياها
 وكل عدد انقسمت الاربعة اية وليا اياها
 فهو نصف ذلك العدد العلم لا يحد له
 من الصفات الى جديته واهل صوة
 مساوية للعلوم في العالم او ضارة بين
 العالم والعلوم فيه خلافا لا قريب عندي
 انه صفة يتركها الاضافة الى العلوم
 ولا يصح في العدد وانما في العلوم النفس
 قد من المشرق وهو عدد الآلات
الواجب الظن وهو ترجيح اعتقاد

الاضافة الى العلم كذا
 ٢

احد الطرفين ترجيحاً غير بان من التيقن
 فان كان عطاء انما هو من صادق لا انقض
 كاذب **المتن** انظر وهو ترتيب
 امور ذهنية يتوصل بها الى امر آخر
 فان صححت النفس من انما هو من التيقن
 فالنظر صحيح والافانسة في التيقن
 ان كانت فليست من التيقن علمية ولا انقض
 ظنية والنظر الصحيح يتبدل العلم لان العلم
 حادث وان كان حادث متيقن في التيقن
 يعلم بالضرورة ان العلم متيقن في التيقن
 واجتنب من الكثرة افادته العلم بان المطلوب
 ان كان معلوما السهل عليه لا يستحال ان يحصل
 الحاصل وان كان مجهولاً لذلك لان ما لا يعلم
 لا يطلب والجواب انه معلوم من وجده
 وجهه ليس الشك هو الوجهان حتى يرد
 الاشكال بل الماهية المتصفة بالوجهين
 والنظر واجب لان حقيقة الله تعالى
 واجبة كونهما دافعة للحق والالهي في الحق
 الاله فهو واجب والاخر غير الواجب

واحدا مطلقا او لزم تكلف ما لا يطاق
والفهمان ما هذان وهو يعقل لانه لو
وجوب بالسمع لزم اقام الامناء
والعقد اليه والواجبات من
المعرفت وحصل العلم غيبا المنقول
على سبيل التزعم لا العادة لتعلم
الضروري بالوجوب كالي غير من الاستدلال
خلوفا للشعرين ان دليل هو الذي يخرج من
العلم به العلم الذي هو وهو قد يكون عقليا
محضا وقد يكون تركيا من العقول **والنفس**
وهنا تقع الادراكات اذا اعتبرنا كيف
المعروف من جهة من تلك الخارج فانه لم يبق
كان وكما ان العقل امر الاربعة كان حفظه بقا
على الاعتدال وضاد بخلافها عند فوهية
قوة مساوية فيه اجمع على النفس يدرك بها
ما يتاخر فيبعد عنه اذ يتاخر باقيا فاقربا
حالة التفتت وتبع الضرب اقدم من حجب
النفس والحواس ان النفس ما يضاف اليه الادراك
والنفس هو يحصل بانفعال الحواس

التفكير

الفصل باللسان يعط بطعم ذي الطعم
والنفس في احكام عامة لا تخص
الامراض بل يحصل عليها الانتقال
لانها عبارة عن التفتت للحصول في حين
بعض الحصول في حين آخر وهو يحصل
في الامراض ولا يحصل انتقالها من محل
محل لان المرض مفتوح لمخصصه في
كل شخص يقوم فيه ولا لها حاربه لا تمنعها
في وجوبه بداهة في تخصصه في العقل
وان التفتت في تخصصه في العقل استحالة
انتقاله لا يحصل في ايام عرض بعض
الامراض من الغائبة بالحواس ولا بد من الاستدلال
في محل جوهري لا يحصل في
البقاء فان العقل يتكلم بهذه الاجسام كالكلام
بقدر الامراض العقل والحواس لا تسامح
ضعيف فلا يكون حلول مرض واحد
في محلين لا يعقل حلول جسم في مكانين
وقول في هاتين ان التفتت عرضي يقوم
يخبرين لانه يقول بعض الارايل

للقاس

انما الصفات المتفقة بقوم بالصفات
 ضعيفات ولا امراض كلها خادلات
 محنة او غير محنة حادثة وقد سبق
الحج **الاسمي** بقايا احكام
 مشتركة بين المواهر والامراض وهي
خبرة **الادب** كل معتقدين انه لا يورث
 في تمام الماهية فاما المتماثلان وما لا
 للصفات فانها مختلفة وانما يتماثلان في
 ان يكونا جنسا معهما وانما يتماثلان في
 ان يكونا اربعا صفات الصفات وهما اللذان
 الوجود في ان اللذان لا يتماثلان
 فانه المتماثلان كما لو اذنا المتماثلين
 المتماثلان لا جناس مطلقا ولا لا فرغ
 الا اذا طلت تحت جنس اخوة ايضا
 تدعى لاجل عنهما اجمع الانصاف
 بالوسط كما تارة او يورثه كالهوية فلا
 يصح ان يكونا التقيضان وهما
 اللذان لا يتماثلان ولا يتماثلان
 المتماثلان كاذنان لا اذن ان في

الجزء

الكميات كالاشنان كالب ليس الامتداد
 بواجب وهو يتأهل بحسب القول والعقد
 والعقد به والكمية من ههنا اقتضان لخص
 موضعها كالعمى البصر فان العمى
 عدم البصر لا يطلقا لكن عدمه
 يمكن انصاف به المتضايفان وهما
 اللذان لا يعقل احدهما الا بالقياس الى
 الاخر كالبصر والنبوة والحق ان الصفات
 لا وجود لها الا لزم التسلسل والتجمل
 لجمع بين المتقابلين لتجمل بين
 المتماثلين الا ما يبرز لان الصفات
 ولو اذنا متفقة بالعوارض متساوية
 النسبة اليها وانما تحت المتماثلان
 غير المتماثلين والمتقابلين **الثاني**
 المتعول اما ان يكون واحدا او كبرا
 والواحد اياها الذات او بالعرض
 طالع قد يكون بالخص كزبد
 وعمود قد يكون بالجنس كالايمان
 والنفس ثم الاجناس متضايفان

الواحد بالجنس واحدا **وهو** الجنس القريب
 كما قلنا **أو** بالتوسط كما لا ينشأ
 والحجج **أو** بالبعد كما لا ينشأ **والعدل**
 والواحد بالذات كثر بالتخصيص والواحد
 بالجنس كثر بالشمول والواحد بالخص
 قد يصح عليه الانقسام لذاته كالتعدد
 وتعينه كالحس وقد لا يصح بكونه ذا
 وضع كما ننظر في موضع وضعه كالتقسيم
 ومن جملة استمرار الواحد الوحدة
 ولحق ان الوحدة **والكثرة** من الامور
 الاعتبارية فان الوحدة لو كانت
 موجودة لزم التسلسل ولو كانت الكثرة
 موجودة لكان عليها اما بعض اجابها
 او كلها احد من اجابها **فما** تكون الواحد
 كثر **يا** اعتبار واحد **ثالث** الموجود
 اما ان يكون قديما ام جديما **فالتقدير**
ملا اول **لوجوده** او **التي**
لا يثبت **العدم** **وهو** **الشيء**
خاصة **والحدوث** **بالوجود** **اول**

وهو

وهو **الشيء** **بالعدم** **وهو** **كل** **ما**
 سره **تم** **والحدوث** **والتي** **من** **العلم**
 الاعتباري **بما** **لا** **لزم** **التسلسل** **وخلان**
الحواشي **في** **الاستدلال** **في**
الثاني **صحيحة** **والتي** **في** **الحجج**
 عليه **العدم** **لانه** **اما** **واجب** **الوجود** **لانه**
فما **هو** **الوجود** **عليه** **العدم** **واما**
مكون **الوجود** **فلا** **يكون** **عليه** **واجبة**
الوجود **فلا** **لا** **لزم** **التسلسل** **وليزم**
من **استثناء** **عدم** **هذه** **استثناء** **عدم**
والحدوث **لا** **يبرهن** **من** **مؤثر** **لان** **ما** **هست**
لها **انقضت** **بالعدم** **فان** **هو** **الوجود**
اخرى **كانت** **من** **حيث** **هي** **قابلة**
لها **فان** **ممكن** **فلا** **يبرهن** **انقضت**
بأحد **الامرين** **من** **سبح** **والا** **لزم** **التسلسل**
من **غير** **سبح** **وهو** **باطل** **بالضرورة**
ومن **هذا** **العلم** **ان** **عليه** **احتجاج** **الامر**
الى **المؤثر** **فما** **الاسكان** **لا** **الحدوث**
واية **المؤثر** **كيفية** **لوجود** **فان**

عنه الرجوع من غير الايجاد للناظر
 عند الاحتياج للتأخر من غلة الاحتياج
 ولو كان الحرف غلة الاحتياج لمزم
 الرجوع من غير وهو **تليح** الرجوع
 اما ان يكون مؤخر فيمنع ما مع ان كان
 ان لا يؤخر وهو التاخر في اختيار او مع امتناع
 ان لا يؤخر وهو التاخر في اختيار او مع امتناع
 يعبر وهو التاخر في اختيار او مع امتناع
 العلة فنسب لعل ان التاخر في اختيار
 ويسجل ان يتقدم الشيء مع نفسه
 بل ان جوده او خارج عنه اما الجسد
 فان كان هو الذي باعينا يحصل
 الشيء بالعلم كالحرف ليس هو العلة
 المادية وان كان هو الذي باعتبار
 يحصل الشيء بالفعل فهو العلة
 انصرية كالكل في الشيء واما
 ان لا يكون فان كان هو الذي للوجود
 فهو العلة التاخرية كالتاخر في الشيء
 وان كان لا جده الوجود فهو العلة

حرف

الغائية للاستغناء عن الشيء وكل مركب لا
 يتركبه بدنه من هذا العلة لا يرجع العلة فلا يكون
 بالذات كالاستغناء من الشيء فلا يكون
 وتكون بالغير والاستغناء في الشيء
 ولا يمكن ان يكون لعل في الشيء
 لا يكون وجبا بل وجبا من جهة الشيء
 لعل في الشيء على الاخرى يكون
 حال الحاج اليهما استغناء منهما هذا
 خلف ويمكن ان يكون لعل في الشيء
 مستغنا عن الحواشي والاصناف
 فلا يكون لعل في الشيء
 من كل وجه تركب عن ذلك لعل واحد
 من اجزاء العلة ان كان له تأثير فاما في
 ذلك الواجب في لعل في الشيء
 على كثرته وتعدد استعماله او في
 ابعاضه فيلزم تركب لعل في الشيء
 هذا خلف وان لم يكن لعل في الشيء
 تأثير في لعل في الشيء فاما السجل في الشيء

امر يقتضي ذلك العلول الا فان كان الثاني يمكن
 العلول معلول تلكه هيبة مركبة وان حصل
 كان هو العلة الحقيقية او بوجوده ب وجود العلول
 ومعه ينفى فان كان يكون بسيط فهو كما فان كان
 الاول نقدا الكلام اليه فكيفيه صدر عن
 الاجزاء وان مستغنيا عنها لم يكن تلك
 لاحقا ثاني في العلول و في تلك البسطة
 فلا يكون لها محل في الثاني نسبة وان كان
 مركبا نقدا الكلام في كيفية حصوله ولا
 يمكن تأخير العلول عن علة التامة ولا الحاص
 وجود وقت وجوده ما قبله وبعد ان
 لم يكن الحجج اخرى مع تناوبها اوقات
 ثم الترجيح من غير حجج وان كان طرح
 غير العلة لم يكن ما فرضه اعملة تامة هذا
 خلف وعلة اعم من عدم العلة ولا يمكن
 استناد كل واحد من الاثنين لصاحبه
 وهو الدور لان العلة مستندة على العلول
 فلا كان كل واحد من الاثنين علة لصاحبه

نحو

او علة لصاحبه ل من تقدم الثاني على نفسه بمرتبة
 واحدة او مرتبة و لا يمكن تسلسل العلول
 والعلولات لان تلك العملية تكون قطعاً و لو لم
 فيها ان كان خارجها كان واجبا هو المطلق
 وان كان جزؤها ل لم تقدم الشيء على نفسه
 بهر انب لا تنافي ل في الترتيب العملية و في
 احادها التي من جعلتها ل في نفسه وعلمه
 التي لا تنافي و يمكن استناد معلولين ل الى
 علة بسيطة و احتياج الفلاسفة بان
 الصدور و اذا دخل في التركيب والافراد
 التسلسل ضعيف لان الصدور و امر اعتباري
 لا تحقوله في الخارج و لا الامر التسلسل و لا يجوز
 ان يكون البسيط قابلاً و تامة و قوله نسبة
 القبول نسبة الامكان و نسبة العلية نسبة
 الوجوب خطا الامكان اختلاف النسب ع
 اختلاف الخسب و لا شك في الفارق بين حسيته
 القبول و حسيته الناظر ل القاسم ل الموجود
 ان مع نفس تصور و من الشك فيهم ل

كيدون لم يمتنعوا كما لا بد ان في الخواص يكون
 ذهنية لا غير كمال من ياقوت وقد يكون حاشي
 والمكي ما هو ان كان نفس الحقيقة كالامان
 او حين ان كان جزءها الشريك طليقون
 او فصل ان كان جزءها المميز كالتا طق
 او خاصة ان كان خارجا عنها مختصا بها
 كالصاحك او عرض عام ان كان خارجا
 عنها من كمالها من غيرها كمالا في
 ميقال كالمضمان المتداولة الاول الثاني
 وكل للآخرين العوضي انفصل
الخامس في اثبات واجب الوجود
 نعم وصفاته وفيه ما حث الاول في
 اثباته على ما هو من وجودها بالضرورة فان كان
 واجبا للذات ثبت المقدر وان كان للذات
 اختفى في الوجود فان كان موقرا واجبا للذات
 فان كان ممكنا افتقير في الوجود فان كان
 الاصل لزم الدوران كان في غير وان كان
 واجبا ثبت المقدر لا لزم التسلسل وقد قد

مكرر

بطلانها ووجوده نفس حقيقة لانه
 لو كان زائدا عليها كان صفة لها والصفة
 مستقرة الى الوصف في الغنى بكم
 فيكون واجب الوجود ممكنا في فرض واجبا
 هذا الخلف ولانه لو كان ممكنا افتقير
 موقرا فيكون ان كان حقيقة واجبا في
 فاما ان يكون فيه وفي موجوده فيلزم الاول
 او التسلسل واما ان يؤثر فيه وفي
 معدومة فيطرق العدم في واجب الوجود
 وهو محال ولا يستحال فليس للمعوم
 في الوجود هو هو ان لا يرد في الاستحالة
 تطرقا لغيره البدل لا يمكن تمكينا **الخامس**
 في انه نفلي قادر على الخلق والقدرة لانه
 انه لو كان واجبا لزم قدم العالم والذات
 بقدر التقدم مثله بيان الشرطية انه لو كان
 مرجبا لذاته استحال في محله عند ميل
 ما قدم وان كان بشرط قداك الشرط ان
 كان قد يما لزم قدم العالم لان عند حصول
 العلة ونسبها ليجب العمل وان كان حاشيا

فقد انكسر المبدأ وتبطل ما هو محال احتجوا
 بان العلم قد يورث بالذات في غير صورة حبة
 وتكون في طاهره وآيات من المذموم فلو كان كل
 ما يتوقف التأييد ان كان قد يورث المذموم
 والاذم التجميع من غير موجب وان كان
 حاداً فالتسلسل للجواب المنع من صدق
 المذموم وقد تقدم ولذا رتبة الثانية بمنزلة
 لانها انما يورث في حق موجب اما الفاسد فلا
تسمية قدرة فيجب تعلفها لجميع المذمومات
 خلافاً لكون الناس لان مقتضى استعمال
 القدح بالمقدح وانما هو الامكان وهو ثابت
 في كل ما سوى الله ثم يصح تعلف قدريته
 تغاير الجميع وخالف لنظامه في ذلك
 حيث منع من قدرته ثم في الفتح لا بد
 لتبطل المحل والحاجة وهذا مستعار
 في حقه لان ما لا يورث لان القدح قد استأوى
 من حيث الحكمة وخالف عباداً صالحة
 بان ما علم الله يورث من هو واجب وما لم يجد

نحو

فهو منته لا قدرة على العاجب والمنته والجواب
 ان العلم بالترقي تابع للترقي فلا يورث في
 امكانه وقد اوضحنا هذه الكلام في كتاب
 النهاية وخالف الجواب حيث يزعم ان الله
 نعم لا يتدبر في مثل من ذور العبد لانه اطاعة
 او سخطه وهما احتميلات عليه نعم والجواب
 ان الطاعة والسخط وصفان ما رخصان
 للفعل لا يوجبان له العقاب الزامية وخالف
 الجواب ان حيث كان الله نعم لا يتدبر على غير
 متدبر العبد لان اجتماع الترضيت
 اذا اراده الله وكفه الصداق بالعكس
 والجواب اذا اضيف الفعل الى احد بهما
 استحال من تلك الحقيقة اضافة الى
 الآخر وهو قيل اعتبار الاضافة ويمكن
 استناده الى كل واحد منهما على ابدل
الحجج اثباتي في انه تعالى
 ما لم يدل عليه انه نعم فعل الانفعال للحكمة
 للثقة وكما ان كان كذلك فهو المطلق منها

ضرورتان ولا نه في المختار ولا مختار والم
 المختار المختار باسطة القصد واختيار
 وهو سبق العمل بالضرورة وهو لا يملك
 العلويات لان صحت ان يملك العلويات
 وجب ذلك والتقدم نحو التالي بله بيان
 الشريطة ان صفاته نعم تسمية تجميع
 استنفاة في غير الصفة النفسية
 بقيت وحيث ولا اختصاص بعض
 العلويات متعلق بعلية به منه ما عدا ترجيح
 من غير ترجيح واصلق للقدم فلا ت
 ثم حي وكل صريح ان يعلم كل معلوم
 واعلم ان اضافة العمل على العلوية كاضافة
 العذرة في العذرة ولا تقدم القدر
 تعد للضرورة العينية كذلك العمل وانما
 الذي تقدم الاضافة اليهما وذلك لاجل اعتبار
 لاضفة حتمية وهو جاز في خلاف
 بعض الفلاسفة لان ذلك يصح ان
 تكون معلومة واجبا جهدا بان العمل

اما صفة سلوية للمعلوم في اوصافه ومما يستحيل
 في العلم بنفسه ضيق على تقدير
 الاضافة والمقصود في تقدير الصور في ذلك
 انما يقترب في العلم بمعلوم مغاير لذاته اما العلم
 بذات فان الصور تفسر في انه فهو يعلم ذاته بل انه
 لا يجوز حاله في ذاته فلهذا في تقديره ضيقة فصيل
 هذا ان ذلك من حيث هو فلهذا مغاير لهما
 من حيث موقوفه فصيل الاختلاف لان
 المغايرة ولو بوجه ما كافية في علمه بل من ذلك
 لان العلم بشرط لا يخافه فلو كان شرطه دار
 والمجايل في قول من حيث ان يصح ان يكون معلومة
 مغاير لهما من حيث يصح ان تكون ما المدة وهذه
 للعلمين كافية ولا يتوقف في العلم **المختار الرابع**
 في انه نعم حي ذهب قهر الى ان معنى قوله في ذلك
 حيا هو انه لا يستحيل ان يفهم ويعلم والنيات
 هذه الصفة ظاهرة فانها لو كانت فلهذا
 فلا يستحيل ان عليه الضرورة فيكون حيا
 بهذا المعنى وذهب آخرون الى انه صفة كان
 اختصاص ذاته تعالى بجهة القدر في العلم

من قوت ولا يرد من مخصص وهو المبدأ
 وقد بينا ضعف هذا القول في كتابه منناه
 لزم البحث الخامس في انه متعين
 من حيث ذاته في ذلك هو جهوه اللسان
 لذاته المعالجة في ما تقدم فخصيص بحد
 بوقت وجوده دون وجود ما بعده لانه له
 من سحر وهو الارادة لذاته فينبية القوة في
 الطير والتم اذ لا يكون هو المتدر بالذات
 في لاد في حق مقام نفس المعالجة فيتم
 عليه الفعل من الصلح او معالجه في اهل البيت
 في الاول لا شجر بها وشجر في الثاني وقد
 بينا في جميع الكلامين والاعتراض عليها
 في كتاب النهاية **البحث السادس** في انه متعين
 من حيث اجمع المسموع من ذلك ما خلت في
 معناه في المسموع ذهب الى ان معناه
 انه تم عالم بالذات والكثير لا شعور به واكثر
 للعترة على انه زائد على العلم ويدل على انما
 تعالى من ذلك الشواهد ما تقدم من انه تم ما يجمع
 للعلوم واجتاج النفاذ بانفصال الاجزاء

الى الشعار والسماح ليصل التخرج ضعيف
 لما تقدم ولا نذكر ما يقع في حقنا الملية
 حقه من ذلك **البحث السابع** في انه تعالى
 منكم اجمع المسموع عليه ما خلت في
 في معناه فالعترة في ذلك معناه انه تعالى
 او جرحه او اصورنا في بعض الاجزاء من
 على العاين الطير في غير الله منها والاعتراض
 انتم معناه في ذاته ثم تدبرها في غير
 والاصوات تدل عليه العبادات وهو واحد
 ليس بالبر ولا في ولا خبر ولا تدبر في
 الكلام النفساني في يد على صوت الكلام
 بالغير الاول ما تقدم من انه تعالى في
 كل مذكور في القرآن ولا يرد في مكان الاستدلال
 على النبوة بغير القرآن من العجزان اوجه الامر
 حيث هو مستند الى الله ثم للعترة
 بالغا في انكار ما ذهب اليه الاشاعرة
 ومنعوا من عقله ولا من حجة ثم سلب
 مغايرة الامور التي في غير ذلك من اساليب
 الكلام **الفصل السادس** في حكاية

الصفة وفيه مباحث **الاول** في انه تعالى بان
 لانه ذهب لاشعري الى انه نعم باو يقاوم يقوم
 به خلق خلق بغيره والامر افعال الى ان يفسر فيكون
 ملكا وان البقاء لو كان ثابتا على الذات
 لغير الاستسلاسل ولانه البقاء انما يكون بالثبات
 لم يكن الملك بالثبات به باقية هذا خلعت
 ان كان باقية فان كان له ان كان له في الدنيا
 هو والذات في بكونها صفة منه لا منفصل
 الذات اليه واستغناء عنها وان كانه بقاء
 اخذ من الدور والاستسلاسل **الحق الثاني**
 في التعليل والاحوال ذهب الاشعري
 الى انه نعم علم بالعلم فارد بالقدر **حجبا**
 الى من ذلك من الصفات ونعت له انكروا
 ذلك من هو انه عالم لذاته لا يعني قديم
 وكذا بلي الصفات وهو خلق لانه لا قديم
 سواه نعم لان كل موجود فهو مستند اليه نعم
 وقديما لا يختار وخلقتا محدث ولانه
 لا اختار في كونه عالما فيسوي لوان قاله بناء

تعالى لان مستند الى الغير مستعلا منه لان هذه
 العاقل وان قامت بذاته نعم فهي عاقل له والله
 نعم لا يتصل عن غير ولا من صلا العلم اليقيني
 كونه عالما فيكون الذي شرط نفسه او يتسلل
 واما الاحوال التي انشأ ابو هاشم فانه انشأ
 معقولا وفي انشأنا العقل نعم للسبب
 في كتاب نهاية العلم في علم الكلام وكذا
الذات **الحق الثالث** في انه من جازاته
 ذهب الخليليان الى انه نعم من ارادة محروكة
 لا فصل وذهبت الاشعري الى انه مريد بارادة
 قديمة فليكن بزاره والحق لان باطلان اما الاول
 فلان قيام ارادة بذاتها من معقول ولا
 حروفها استيعب ارادة اخرى ويتسلل
 واما الثاني فلما تقرر من في نعم لا يقر من
 كونه مريد لذاته كونه من بذاته انشأنا
 لوان يقول ارادنا يسعنا اراد استلنا نعم
الحق الرابع في ان كلامه نعم حادث
 المشاورة شعر من ذلك طحاينة **ايضاح** **الحق**
 بان الكلام هو الخلق والاصوات ذهب الى انها

لنا انه كبر من حروف هذا اليه بعد السابق
 عليها وجود الحق ما تقدم لا بعد ولا يقع
 مسبوقا بعينه والسابق واللاحق حتميان
 لان الاخبار باريال نوح في الاصل
 عن المعاصي والسابق على الترك ولا
 من بعدهم حيث ولقد لم يمت ما فيهم
 من ذكر من رجع بحرف **الحرف الخامس**
 فان حصل الله نعم صدق لان الكتب في
 رايه نعم لا ينصل اليه بل في المقدمة الاصل
 حروفه والثانية باي بيانيها ولا
 تطرق الكتب في حقه نعم مستلزم ارتفاع
 الامان عن هذه ووروده فينتج في
 التكليف والبعث **الحرف السادس** في
 ان هذه الصفات ان لية لانها لو تحققت
 له لزم التسلسل اذ القدرة للقدرة يتلزم
 فتدور قدره وكما علم التجرد فيستدعي
 مسبوقية العلم وهذا يدعي ما ذكره في العقل
 والمطابق **الحرف السابع** في الضرورة فان
 العلم بذاته نعم ينفصل في ذاته عن الصفات

له واما الثاني فلا فيما لو كانت قدسية لزم
 تعدد القدماء وهو محال على ما سلكنا
 محذرة كان محلا للحدوث واستلزم التسلسل
فصل السابع فيما يتجمل
 عليه نعم وفيه بسا ح **الاول** في استحالة
 ما لا يتغير نعم ذهب ابراهيم الى ان
 نعم مياوي غير من الذات وبخلافها
 بحالة فجب احراز اربعة لطيفات والعلانية
 والقدسية والوجودية والحق خلافة ذات
 الذات المتساوية في الموارى فيجب القدم
 على الحدود والمحدثات على نعم وهما باطلا
 ولان اختصاص نعم بها يوجب الخالفه
 دون غيره من جميع من غير ربح **الحرف الثامن**
الثاني في انه نعم يتجمل ان
 يكون كما لان كل واحد من مقتضات
 جوده والجزء من الكل فيكون كذا
 ويتجمل ان يتوكل من غير استحالة
 انفصاله من الغير فلا جرم له فلا حصل له
 ولا فصل له فلا جرم له لا يكون ما حصل له

ولم يزل معاً وان وجوده لذاته ليس في
استغناء عن غيره ووجوده بنفسه
مستغنى عن غيره واليه فيكون واجباً
مستغنى **الحق الثالث** في انه قد يتجمل
ان يكون مستغنى عن غيره مستغنى الا بغير
الحركة والكون وقد يتبادر فيهما فيكون
حادثاً واجب الوجود لا يكون حادثاً فلا يكون
مستغنى ولا قد يستلزم قدم الحيز ولا قد
سواء تم ولا يتجمل ان يكون مستغنى في
يتجمل ان يكون في ذاته مستغنى في ذاته
مستغنى في الحيز وهو مستغنى في ذاته
الوجود ليس يمكن ويتجمل ان يكون
في غيره لان كل حال هو مستغنى
الحال ولو في عينه وواجب الوجود
ليس بمستغنى **الحق الرابع** في انه قد
ليس في جهة خلافه لان لا ليس
يتجمل في حاله الحيز وكل هو في جهة

فهو احد بهما بالضرورة ولا يمكن ان في جهة غير ذلك
من الحركة والكون الحادثين وكل ما لا يتحرك ولا يكون
حادثاً وليس في مكانين الا كان مستغنى ليد في مكانه
ان ساد في المكان المستغنى اختصاصه تعالى في مستغنى
الي اختصاص ولا يمكن ان يكون مستغنى في مكانين
الاستغناء في المكانين وان كان حادثاً في المكانين
ثم ان حدوث الحاجة الى المكان وهما باطلان والحق
السعي الذي على خلاف ذلك مثله لان العقل
والنقل في انقالبه لا يمكن انهما في العقل
بهما ولا العقل بالنقل فاما العقل
لان تركه اصل لاجل الدعوى فينضي بطلان
معاً والعقل اصل للنقل فلا يتيقن العقل
بالعقل وانما النقل **الحق الخامس**
في استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى لان
فمنع عليه فيمنع عليه التغيير فلا يمكن انصافه
بالحوادث لان ما هذه الحوادث ان كان هو الله تعالى
على سبيل لا يجاب لفرقة وان كان على سبيل
الاخذ في وجوده تعالى وجوده لا لا بد
وان يكون من صفات الكمال فان كان غير الله

كان واجب الوجود منتزعا في غيره هذا خلق
 قديم اللذة واللامية من الله تعالى اما الاله فانه امر
 المتناهي فلا مدانية له نعم اما اللذة فهو امر المتناهي
 فذميمة لانه وجود المتناهي قبل وجوده لعدم
 القدم والناهي وان كانت حادثة كان محلا لغيره
 وهو محال والجميع يستحيل ان يصادف باللات
 الجسمانيات كاشعور اللذة وكذا بالارض المشتقة
 الاجسام كالاولوان والاصوات وغيرها
 لا يمكن اتحاده بنسب القضاء الصوري
 سلطان الاتحاد ولا هما بعد الاتحاد ان يفتا
 فلا اتحاد ان عدمه احدهما فلا اتحاد
 لاستحالة الاتحاد لعدم وجود **الشيء الثاني**
 في انه نعم بغير معنى له في احتياج نعم من ذلك
 كانت الحاجة الى الله في صفاته والتمسك
 باطلان لان الله لا يوجب وجوده نعم فلا
 في عينه في ذاته ولا في صفاته لاستحالة
 انفعاله عن الغير **في الثاني**
 نعم بغير محلة البشر لان العقل من واجب
 ليس الا الصفات الحقيقية مثل الوجوب

و

والوجود كونه فلهذا ما لم يشر به كونه او اضافية
 مثل كونه نعم خالقا او او خيرا او شبيها
 مثلا انه تعالى ليس في جهة واحدة وما عدا
 ذلك فهو غير معقول ولا شك في ان هذه
 التعقيدات اسرها راضة لانها نعم للميت
 نفس حقيقته ولتكون في غير محله لانه نعم
في الثاني
 عليه الزمنية لان الضرورة اجنية بان كل شيء
 ليس في جهة واحدة او قابل ان يحكمه والبارك
 ليس في جهة فلا يكون منها وان لا صلاح ان يكون
 منها في زمانه لانها لا تباطن في نفسه كونه
 ما كان في ذاته الا في ذاته كونه وجوده
 في ذاته نعم لا في ذاته الا بصار متدرج بين
 الزمنية فيكون هو في انفسه هو على نعم
 محال ولعله نعم من ذلك ومن شئ لا يكون
 والاشياء خالفا جميع المعتك في ذلك
 حيثما يتوحد من جزاء في رتبة
 واستدراك الله نعم من وجوده ان يكون
 منها ان علمه صحة الزمنية هو الوجود

والعجز بيان انهم قد تفرق ليستدعي علامته كونه لا
 يشترك بينهما سوى المعرفة والقدرة على
 لا يصلح للعبادة لانه امر حقيقي في الوجود وهذه محجة
 ضعيف جدا وقد بينا في كتاب النهاية والسمع
 مثاول **البحث التاسع** في انه نعم واحد الى
 كان في الوجود واجب الوجود لوجوب ان يتصور بعد
 اشئ اقل من مفهوم واجب الوجود فيكون مطلقا
 منهما ما لم يكن فيكون مكنانا لانه اذا اراد احد منهما
 حركه كجسم واراد الاخرى فتكونان وقهرهما
 لغير اجتماع التقيضين وكذا اذا انتقيا وان وقع
 مراد احد بهما دون الاخر كان من وقع مراده هو
 الاول للسمع **الفصل الثامن** في العدد
 وفيه مسائل **الاول** في انقسام العدد
 الى فعل اما ان يكون له صفة زائدة على حقيقته
 كونه الماهي والذات وان كان يكون وهو ما حصل
 او يقع والاول اما ان لا يكون له صفة زائدة على
 حقيقته وهو المباح في معنى بانه لا متعدي
 فعلا ولا ترك ولا در بينهما واما ان يكون له صفة
 زائدة على حقيقته وهو ما واجب وهو ما ينبغي للبحث

نعم

بفعله والذات على ان يكون مع العلم وان كان من غير ان يكون
 وهو ما ينبغي للبحث بفعله لا يتحقق لذاته من اذا
 على انه لا يدل عليه **البحث العاشر** في ان
 يعرف ان العلم بحسب بعض الاشياء كما
 لصقنا للذات وان الانسان فيكون للسمع وفيها
 ضد في ذهبت الاشياء الى المنع من ذلك
 لنا ان العلم الضمني حاصل بما يتكناه و
 للذات على ان يكون له صفة زائدة على حقيقته
 فيكون ولا ان القول بين الحسن والسمع العقليتين
 ينتضي من العلم بالترقية لانه في جودنا
 صدمه اليقين وانما نعم لم يتقن القول في وجود
 وصدق ومكان انهما مجموعان على انهما
 فبان تغريب التوفيق على ايماننا وانما به الحقائق
 على كونه وتعالى ما عدا انصافا للقدرة مثلا
 احببت الانتم ان يكون الضد بوات لا تداون
 بينهما ومن بعد نقا بين علم بحسب الصدق
 وفي الكذب وبين العلم استحقاقا لاجتماع
 التقيضين ولا ان الكذب من اذا اشتمل
 على تخلص الشيء او على الصدق كمن يقول انما كذبنا

ولا خلاف في كلف الكافر الايمان مع علمه بعدم
 صدقه عنه ولا يتم كلف الكافر الايمان وهو
 نصري في انه تعالى في جميع ما مضى به من جعله
 انه لا يؤمن والواجب منه التفرقة في الاول
 وحسن التخلص في الثاني لا ينقض حسن الكون
 والاحكام التمسك على الكون من حيث الكون
 قبيح ومن حيث شتمه على التخلص من
 قبحه قبيح لا يتقلب حسنا وبالعكس وكان لو
 بالكون حسن من حيث الشواج الوعدت
 الكون وقبح هو كونه والهم عين من
 في التوبة وحيث ان كلف به لا يؤمن
 وتتم بغيره **الحكم الثاني** في انهم لا يفعل
 يتبع ولا يحل بالواجب خلا فالاشربة
 لذا انه قد غني عن التبعين يتبع ولا يحل بالواجب
 خلا فالاشربة لذا انه قد غني عن التبعين
 التبعين وعالمه وهو حكم فاعلم ان التفرقة منه
 لوجود الصادق هو علمه ببيعه وانسحاق
 الداعي وهو في الحاجة او المحنة **الحكم الثالث**
 تم كلف الكافر لان جهله في الحق والواجب

من

من استند اليه فان تفرق الكافر بالمانع لم يطلب
 حرمه في بنت في حق كماله في حق الكافر
الحكم الرابع في خلق الاعمال ذهبت العزلة
 في ان المعبد قدرة في ان الفعل الصادق منه
 ونهبت الاشربة في ان من هو الله تعالى
 الغدرة والفعل واجب للمقدس في الله وانما
 للمعبد الكون لا ينفك الا اظهر بالضرورة الفرق
 بين فعله لا اختياره ولا اضطراره ولا تارة
 الا القدر ولا يمكن من ان الطبع في العاصي
 وذلك يفرقت على استناد الاضطرار اليهما
 وهذا دليل على كون العلم باستناد الفعل اليها
 ضروريا لا على العار بالاستناد **الحكم الخامس**
 علم الله بغيره من حين ما علمه استند فلا
 قدرة ولا فعل حال سقار الداعي في حال
 التي يجب الواجب وينبغي ان يتبع فلا قدرة
 ولا ان المعبد يكون قادر الكون في جميع الاحوال
 ان كان لا يرحم الله باب التفت الصادق وان
 كان لا يرحم فان كان من المعبد فليس وان كان من
 فعند حصوله كالحج يجب الفعل وعند
 عدمه يمتنع فلا يكون مقدورا والواجب من الاول

ان المرجح لا يشك لاحتمال لا يؤمن به
 الامكان الذي ومن الله ان اسكان الفعل
 من حيث هو هو باعتبار متوالي الطرفين
 ولا باعتبار الرجحان ومن الثالث ان القادر
 يحيا احد متواليه لا يرجح ذلك فهو
 موجود عليه في حقه بعد ابدية عيانا
 بطلانه بالضرورة **الفصل الخامس** في الله
 تمام ريد الطاعة وكبره المعاصي خلافا
 للاشعية لان الله لا يراي في الطاعات وحده
 من المعاصي لانه حكم والطاعة بحسب العصية
 يتبين كون سريان الحسنة في رها البقية ولا
 امر بالطاعة وهي من العصية ولا يستلزم
 الارادة والتمني من الله ان يكون له الحجة
 لو كان ريد الطاعة من الله في كل حال
 معلوما ان الطاعة اراد العصية ما من الله ان
 وان تميزوا الكمال فيكون الله ثم معلوما
 ولو ان الله ثم صدور الطاعة من الكمال
 اختيارا الا ان **الفصل السادس** في دفع العمل
 منه مباح **الاول** التكليف الرتبة من يجب
 طاعته ما فيه مشقة استلزامه في الاملا

وهو من لانه فعله من وجه حده ليس لفعلا
 عليه البدن ولا الى غيره في التكليف يخص
 لنتجته من غير ولا يقع ضرر عن المكلف لا جلب
 نفع او محنة في حقه الله في مع انتفاء الضرر
 فتعين ان يكون التعويض محصورا
 النفع الذي لا يمكن الاستدراك به وهو واجب
 خلافا لله سبحانه والاعمال من ثم مغرر بالنتيجة
 والثاني باطل لان الامر بالشيء فيه بيان ان
 ان المكلف في سبيل الله لا يتبين من غير الحسنة
 فلو لم يتبين في عقله وجوب الواجب لم يكن
 بعد بدو تبين القيمة ومكلفه الله تبارك وتعالى
 بالشيء وشروط التكليف مما المكلف بصفة
 الفعل وتقدم المستحق به من التراب وقدرته
 على الصالح واستحقاقه على القبح عليه وامكان
 الفعل وكونه ما يستحق به الثواب كالواجب فلو ان
 فترك التباعد من التكليف على العمل وهو قسم
 الى عام وظن فعمل **الثاني** في اللطف
 وهو ما يقرب معه من فعل الطاعة وبعد من
 العصية ولم يكن له حظ في التمكن وهو واجب
 للاشعية والامكان نفضا لغرضه في التكليف

لانه متى اذ الطاهر من العبد فاعلم انه لا يختارها
او يكون اقرب اليها الا عند فعل اللطف فلو لم
يتعدله كما كان فخر الغرضه وهو نقصه في الله
منه واللفظ ان كان من فعل الله فهو واجب
عليه وان كان من فعل الكلف وجب عليه
تقالي ان يعرفه اوله وان يوجب عليه وان كان
من فعل غيرهما لم يوجب ان يكلفه تقاي
الفعل المطلوب في الاعمال ان يعلم ان تلك
الغير فعلة لاحالة اذا لا يصح ان يوجب
في ذلك جعله صفة مقوية غير الا ان
يكون له فيه مصفة كما اوجب على ان يوص
اداء الرسالة لتفعل الغير وتنفعه عليه
السلم **الحق الثالث** في الالام وهو ان
تتبعه حسن فالتي من فعلنا والعرض فيه
عليه الحسن اما من فعلنا مع الاباحة كدفع
الحبوان ان من بدك لا تحية او جوبه كالمنا
والعرض في ذلك كله عليه فهو اما من فعله
فهم اما مع الاستحقاق كالعقاب او استند
كالاستحقاق للاعلاء الا ان المستداه في الدنيا
اما الكلف والغيره كالاطفال وجهتها

تجو

العرض الذي يوجب
مع الالام من فعله
مع الالام او غير فعل العرض
على من نظر باللفظ يخرج عن
البحث **الحق الرابع** في الالام وهو
النفق المستحق لما في من فعله من جلال
فلا يوجب عليه ما يوجب مساواته الالام وان
عليه ثم يجب ان يزيد بحيث يتناول الكلف
بعد العرض واختلت العدالة في العرض
على الالام الصادر عن غير العقل واللباس
فبعضهم اوجب على الله ثم مكنه وجعل
ليس سول في الالام ولم يجعل له عقلا
ان جازمت فيجب العرض عليه ثم ذهب
اخره الى ان العرض على العالم لقوله
يتصرف بالجماعة الشرا والانتصاف
انما يكون بلخذ العرض سيقوم من الجاني
وذهب اخرون الى سقوط العرض
لقوله مع حجج الجبار جبار والموجب
هذا ان خبر واحد من قولهما التاويل

مختار الكلف
واللفظ
من زيد

فان الانتصاف اقم من يكون باخذ
 باخذ العوض من الجاهة ان يبيع وقوله
 على تسليم جرح النجس بجوارحه
 لا يتحقق به جرحه فصاح به يقول
 بموجبه فان العوض عن القصاص
 فهو واجب والذم نظر وهو يجوز ان يكون
 الله ثم من الظلم لا عوض له في الحال
 وازي فله جرة في هاتين النجس فاختلعا
 جرح النجس خوجه من الذم ان يبيع عرض
 بل يفصل الله ثم على الظالم بالعوض
 ويدفعه في الظلم وممنعه ان يهاجر
 واجب النجاسة لان الانتصاف واجب
 فلا يجوز في انتصاف الجاني في السيد
 الرضا الانتصاف واجب الانتصاف في الشفيع
 جاز ان فلا يفتقر الى ايجاب **العوض**
 في الاذاق والاجال والاسعار والذم
 عند العبدية ما صح الاستغناء به ولا يجوز
 الاصل مع التشفيع منه لانه تعالى امر بالاعا
 من الوقت ولا يكره الحرام وعند الاستعرة

شدة

الزق ما كان الحرام عندهم رزق ويجوز طلبه
 لان به ينفع الضرر وقوله ثم فانتشر
 في الاضواء بنحو من فضل الله وليس ذلك من
 الايات والاجل هو الوقت فكل الذي هو الوقت
 الذي يحل فيه اجل الموت هو الوقت الذي
 يحصل فيه واختلعا في التفتل ولم يقتل
 فتقبل الله بعض قطعا لا يلو كان يسوت قطعا
 لكان الذبح غير عيب وهذا الله وقيل انه
 كان يسوت قطعا لا يلو كان يعيش قطعا انظر
 انقلاب مله نعم جهاد وان جاز صنعها ان
 واما الاول فلان الامانة حصلت ما عتدل
 فتقويت العوض على الله تقوى الله فلو كان
 فكل جرح شتر من العوض والشفيع فغير
 البذل في اتيان ابد الاشياء وهو خص
 ومعدن في خص هو الشتر لخط ما جرت به
 العادة في الوقت لكان وهو واحد منهما اما قبل
 الله ثم او قبل العبد فان كان السبي من الله
 فهما من الله وان كان من العبد فهما من العبد
النص العاشر في الشفيع فيه صل
الاول الذي هو الانسان الجرح من الله تعالى

غير واسطة احتراز من الشئ فكيف تدعوا
 الى عدم ما هي واجبة خذوا الدسيرة على
 الاجتهاد بظنة التدارع والاحتراز من
 بشرية مستغلة من الله ثم دون غيره لعدم
 الاهلية وتلك الشريعة لا بد من رسول سميع
 عن بل نعمه بالجملة الظاهرة على يد ولا
 التكاليف السعوية واجبة تقرب الى واجبه كمال
 الطاق في العقول استقامتهم ان الواضحة على
 التكاليف السعوية تقرب الى فعل التكاليف
 العقلية والطف واجبا على ما تقدم ولا
 الصواب العقاب ودونه ودرام الغريب من الامور
 السعوية وفي الطاق في التكليف واللاطف
 واجبا **الفصل الثاني** في وجوب العصاة
 لو لم يكن معصوما لزم نقص الغرض والتكليف
 باطل فالغرض منه بيان الشريعة انما قاصد
 معصية فاما ان يتبع وهو قبيح لا يتبع التكليف به
 ولما ان لا يتبع فينبغي في اذنه البعثة وهو واجب
 لئلا يوافي وقوع المعصية يجب الانكار عليه
 ويسقط محله من التكاليف فلا يصح له ولا

به ويقتضي منه جواز ان لا يؤذي بعض ما هو لا بد
 فيزله الوفاء ايضا الشريعة لا تمنع من هذا
 العلم ان لا يؤذي من يتبع منها الصواب والكفاية لا بد
 ولا سيما ولا تلتزم في التاويل ويجب ان يكون مشافها
 من ذلك ما لو عثر في الخوف وان يكون مشافها
 عن ذلالة الدار ومهر الامهات لئلا يتبع لتستر
 عنه فيعتبط فاذا البعثة لا يجب من المعصية عليه
 مطلقا في الشئ وغيره **الفصل الثالث**
في وجوب العصاة على الجاهل
 معصوما لزم نقص الغرض والتكليف باطل
 فالغرض منه بيان الشريعة هو خلق الجاهل
 يد عقب الدعوى والجهل هو الايمان بما يحرق
 العادة مطابقا للدعوى فالايمان بما يحرق
 العادة ينشأ ولا يثبت لعدم لما البسوت
 فكذلك العصا حية وان شذاف الغرض والاعمال
 فكذلك القادر من حمل الكبر عن حمل اليأس
 وكمن العرب عن الايمان بمثل الشرائع العزيم
 والنقل الحارق للعادة فيكون متعذرا في
 جنته ويذكرها في قصته لئلا يذنبه بطلانها
 مجزرا خلت في جهة الحجاز الشرائع هناك

الرفضي انه الصفة معينة انه تقوم من الحرب
من معارضة بان سلبهم اعلم اني كانا يكون
بما من معارضة الفزان لانه لو كان محققا
باعتبار الصفة لكان الجواز ان من حيث الظاهر
الفرقة والتركيب وهما ان الامة كلها باطلة لان
العرب كانوا قادمين على الفزوات وبيع التركيب
من قديم على المرد والركب فلهذا الصفة
وقال الخليليان ان جهة الاجاز الفصاحة
اذ كانت جهة الاجاز العرفية لوجود ذلك
من انفسهم ولوجوده تحتقرية مع
اصحابهم لانه لو كان ركيبا في الغاية الاجاز
اظهر **البيان الرابع** في اثبات نبوة محمد
محمد عليه السلام ويدل عليه ان ما ظهر عليه
من البرية معيب الدخوي فيكون ملاحقا
اما ظهور البرية فينبغي لانه فلا يظهر عليه
الفرار وهو محقق لانه محقق به العرب يحقوا
عن معارضة ونداد بعضهم
نصديتهم وبعضهم للمعارضة والقتل مع
ان المعارضة لو امكنت اسهل ولانه ظهر في

عليه افضل طريقة الحان كانت في القرية بنوع المال
وعلم من ظهر عليه محقق فهو محقق لان العلامة القوي
حاصل بان من دعي رسالة ملك وطلب من الملك
ان يخالف مادته تصديقه فخالف الملك عادت
رأه بعد خزي عقيب صلبه هو له منه فانه صار
في عهده وركب النبي عليه السلام لهما دعي الى الله في
البحر في كانت ان وان شغلان القرية فيسرها فانه اعلم
بالصفة صدفه واحتجاج اليهود بان النبي
باطل لان المكلف به ان كان مصلحة استعمال
نفسه والا استعمال لاسر هو بان مربي عليه السلام
قال في حقه ان البت ابدان مربي عليه السلام
ان من دون م شرعا استعمال نفسه وان من نطقه
وحجبه قد وان لم يبر شيئا في م شرعه بالحق
باطل لان الاوقات مختلفة في مصالح الجواز النبي
لنفسه مصلحة وتولد مربي م المسلمين معلوم
والنوازل استلح لان مختص اليهود لان من
سلحنا لكن لم يظن التأييد لا ياتي في النسخة واما
في تنزيه في حكمه مسبوقة عند محمد وبيان
الانتقاء في انفسهم **في حق محمد** **الاسماء**
الفرق من الملايكة لقوله تعالى انه اصطفى آدم
ونوحا والبراهيم وال عمران في العالمين

ولا فهم يعرفون الله تعالى مع عوارضه القوي
 الشهوية لهذا **حق الحق** لا يقوله ثم راجع
 لبيان من هذه الحق الا ان يكون ملكا. وقوله
 نعم ان يبتكف ليس ان يكون قبل الله واللائق
 لربوبه والجلاب الرأى ان يكون ملكا لا يقوله
 ولا ان تنصير لللائق وقت الحاجة ليس له
 يتصرف فيضله وقت الحاجة. وذلك
 عيب ليس لربوبه هذا فضل من بعضهم
 ذهب الى ان ليس من الله وبعضهم ذهب الى
 ان لا يكون من الله نعم ضيق الله نعمهم الاستسما
 عن العبودية **الفصل الثاني** في الامانة وتبينه
 مباحث **اول** الامانة رايه عامة شخص من
 الأشخاص في امور الدين والدنيا وهي واجبة على
 الله نعم لانها نعم لطف واجبة لادانة
 واجبة لا يصح في ضرورة لا انفع بالضرورة
 ان الناس متى كان لهم ريب من نعم الله تعالى
 ويحبهم على فعل الطاعة فان الناس
 يعرفون الى اصلاح اقرب ومن الفساد
 بعد ولا الحربي فقد تنكرت لايقول اللطف
 انما يجب ان لا يبع من مقامه او مع يد اربعة مقامه

فان يجب ان يكون ان الامانة من قبيل القسم الاول
 ونقول انما يجب اللطف في القول على وجهه
 لا تعلمونه لان الامانة انما يكون لفظا اذا كان الامان
 ظاهر مبسوط اليد يحصل به متقنه الامانة
 وهو من جمل العاصي رابع عينة الامان وكثير
 للشيء مستغفرا للفايدة ولا نقول انما العطف
 في جميع الاصناف والامانة في ان نصيب الرضا
 في حفظ نظامهم بل على استناد طريق
 اخر من الامانة وجودة التبع معلومة محصورة
 لا يمكن ان لا يجتنبها فلا بد ان يكون معلومة
 ولا يمكن تكليف ما لا يطاق ولا يمتنع من تلك
 الوجوه مخففة في الامانة والفايدة من جودة
 هذا كان الامان غايته لا يجوز من طاعة ظهور في كل
 وقت لطف في حق المكلف **الحج الثاني**
 في صفات الامان يجب ان يكون معصوما ولا
 لزم التسلسل والثاني باطل فالنعم منذ بيان
 الشرطية ان العلة المتضمنة لوجوب نصيب
 جواز لفظ على المكلف فلا جاز عليه المكلف
 لوجوب انتفاء في الامان حتى يكون لطف في الامان
 والامانة ايضا متسلسل وانما حانظ للمعصوم

والسند في تفاصيل الحكم والاجاب لا بد من
 دليل اذ صدر عن غير دليل ولا فائدة في تكرر
 القول في الدين بحمد النبي والامارة يستحق الذكر
 فيها بين الحكم ولا يحيط بالحكم في ذكرها تلك
 فيها والقياس ليس حجة ما لم يرد له في غير النص
 الذي قد يخطى في الدار ما لا ينافي لان من يثبت امرنا
 على جميع المختلفات وفي غير تلك الدار وحيد
 لا يثبت في البراءة الاصلية في جميع الحكم
 فلو جاز عليه لفظ الامارة في جميع الامور
 افضل من رعيته لانه افضل المنصور
 في العاقل ولو لم يكن في ذلك لفظ
 امتحان ينعى امر لا يهدي الى ان يهدي فيها
 كيف يكون في ذلك كونه امر
 وانما في رعيته امر او امر ويجب ان يكون
 منصوص عليه لا امر طائفة العصاة وهي من
 الامور الباطلة التي لا يطاع عليها غير الله
 نعم فيجب ان يتعين بالامور لا يغير **الحج**
الشك فان الامور بعد رسول صل
 هو على ان يطالب عليه التمسك به على وجه
الام ان الامور يجب ان يكون بعضها

على ما سنده ولا شيء من الصحابة الذين ادعوا لهم
 الامارة غيرهم معصوم فمنهم من يكون هو الله
 والنفوس الثانية اجاب **الحج** النقل للقول
 من الشيعة خطأ من سلف ونقله القائلين ان
 النبي صلى الله عليه وسلم ليس بالدين ولا خليفة
 بعد **ح** قوله نعم انما وليكم الله رسول
 والذين استوفوا الذين ينفون الصلوة فيكونوا
 وهم الكهنة والامم لئلا يكونوا في سبيل
 احدها ان تفسد لما قبله المحرر هو مستوف
 عليه بين اهل السنة الثانية ان تفسد الرعية
 يريد بها الامية بالتصوف وهو مشهور ومن
 اهل السنة يستعمل في الوقت اما امره فكلت نفسها
 بنفس اذ هو ن وليم انتكاجها بالكل في قوله
 السلطان والامرية وولي الامر وولي الدين
 ان المراد من الدين امرنا بعض المؤمنين لا بعضهم
 بصفة ليست على كل المؤمنين لانه كان للجميع
 كان الولي بالتصوف واحد وهو حال الزاوية
 ان المراد بذكر البعض هو عام لا جوامع على
 انه هو الذي يصدق بمخاطبة حاله كونه

فمنزل هذه الآية **س** نحن لنناقش برزخ الغيب
من قوله ثم استأمني منك في التمسك قالوا بل هي
كثرة بأمر الله تعالى من كنت مولاه فعلي مولاه
اللهم فلا تدركهم وغادهم وفادهم وانصرف
نصرة واخر من خلت بعد الحق معه الياء او الف
مؤيد بها الا في النصرف والاول فلا سعال
لا يقال ليس العبد يورث في الدنيا فلا سقا
معاجها سوى المظنة انما انما تدرك من قدره الجنت
عليه **ح** فله عليه السلام التفرقة انت مني بركة
هاتين من عوي لا امة بيني وعوي والشرع بها
للعصم والافاض الاستشهاد من جلة سائر
كفرين له لو عاش بعد مني لكان خليفة له
كان خليفة له حياته بقوله خليفة في قول يكون
صعد فانه لا لكان تكزولا من تلك الولاية
ليكون مضافا من نصب النبوة لا مملوكات
وسر لا منصوص الطاعة عاش وجب عليهم
طاعة **الشيخ** انه لم كان افضل الصحابة فيكون
هو الامام المعصوم الصري من جوي **الاول** انه

اجمع من الفضائل انسانية كالعلم والرفق والكرم
والفضل والفضل والبدنية تهنه العبادة
والجماعة غير ذلك فام يحصل لغير الصحابة
ب انه مملوك في غاية الزهارة والشفقة و
لخص بالحصول المعارف وبقاء الفضائل
ومناجاة الرسول عليه السلام النبي عليه السلام
كان شديد الخوص على السجود والادعية
بينهما شديدا بحيث لا ينكح في احد
الاموات من حصول التعاليل تحقيق لشر
وانتفاء التلويح بحصول التلويح على المبلغ اخر
الثالث قوله من السلم المصطفى عليه
سار الفضائل لكونهم الصالحين الذين وقوله من
الامر بتمام العلم وعلى يد باهم انفق للشرور
على ان قوله بتمامه ونصيحته التي والى له لاديه
باليه **الرابع** قوله من كسرت الياء لسانه
لحكت بين اهل التوراة بنوا قهده بين
اهل الانجيل بالانجيلهم وبين اهل الزبور
بنواهم وبين اهل التوراة بنواهم
وبذلك يولد على حاطن جميع الشرائع وجميع
لعين من الصحابة ذلك **ح** انه الصحابة

كما ان جود الله في الاحكام في اخره فبما
 القائل في هذا من وجوه من اجتهادهم
 في اختلافهم وخطا في فهم الاحكام
 في فهمه على وجه من جود الله **ق** الفضل
 العربي والاحكام الحسية التي هي كالحكم
 حكمها في الحكم بها احد الحكم
 على الخالف بصدق زنة القيد وهو في
 حله قبل حله بوضع رجله في القيد في اذ
 وضعه في اذ ما ثم في القيد ووضعه في اذ
 لم يرد حتى انتهى في صعدا الى المكان
 اذ اذ بصدق زنة البراقة والحكم
 بوضعه في اذ بوضعه وصاحب ثلاثة
 لما اذ في الثالث في الاخر في اذ
 مشابهة ما هم لما اذ اذ ان صاحب
 الثلاثة درهما واحد وصاحب خمسة
 الباقى حيث قسم الارض على اربعة بين
 جيران من ذلك من النكت التي لا تقدر لا
 محض كثر **ق** ان جميع الفضائل
 اليه فان اهل التفسير جود في علومهم
 الى عبد الله من اقباس وهو ليس في علم

وله يتفطن

حتى انه شرح الباء من بغير الله الرحمن الرحيم
 من اول الالف الى آخره وانما في هذا
 من التكميل في آخره في علمه من
 عليه السلام في كل ما في مستطاعه والى الله
 وواضعه لا في الامور التي في علم الاصول
 موجود في طاعة من غير من يترك من
 العلوم **ق** اذ ان ما في صاحب
 حزان في التخرج اجمعها في اذ في اذ
 يترك احد اذ في اذ في اذ في اذ في اذ
 ولا يترك في اذ في اذ في اذ في اذ في اذ
 من اذ في اذ في اذ في اذ في اذ في اذ
 الصحابة ولم يترك في اذ في اذ في اذ في اذ
 اذ في اذ في اذ في اذ في اذ في اذ في اذ
 لها لم يترك احد من اذ في اذ في اذ في اذ
 درجته في اذ في اذ في اذ في اذ في اذ
 التمام في اذ في اذ في اذ في اذ في اذ
 البشر في اذ في اذ في اذ في اذ في اذ
 فك قال اذ في اذ في اذ في اذ في اذ
 اذ اذ في اذ في اذ في اذ في اذ في اذ

حتى استحييت من افقها وهذا سبيل
 لم يسلكه احد سواه **ع** انه عليه السلام
 كان عبد الناس ولم يكن احد من الناس
 حتى ان زين العابدين عليه السلام ساقه يدا
 وشتمه فكان يصلي في طريقه وليل الغيب
 رافعه فكان يري بصيغة على عم كالحج
 ويقول لي في عيادة علي **ع** انه عليه السلام
ع انه كان اكرم الناس
 بعد الرسول ص فانه يريد من عند حديق
 وتصرف بها واثر بقية وقوت عياله
 ليلة ايام المسلمين في يوم والاسبوع
 وصرى على الطوي فثمة ابرو وتز فيرو
 ويظهر الطعام على وجهه مسكنا و
 يتناول اسيرا وتصرف بحبيب ماسعه مندا
 من راولم تجلت بشان المال اصداد
ع اجاز الفتيان براس
 على كمال فضيلة وذكوروا من الجواز
 عن شنه الشيف بالقتل وبقية وند
 الحسين باخباراته في لغة النهر وان

قوله

وغير ذلك وهو كثر لا يعد ولا يحصى وقد
 ذكرنا طائفة من ذلك في كتابنا الماراد في ابنت
 انه افضل كان اولي من غيره كما تقدم
ع في الامه باقى الائمة
 الاثناعشر عليهم السلام كما يبدل في
 الامار من وجوب العصاة واجتصاص
 الائمة بالانبياء من عليهم السلام والائمة
 خلق الاجماع اذ كل من ابنت العصاة
 كالابا منهم خاصة دون غيرهم
 وانشققت التواتر من الشيعة خلفاءهم
 حتى النبي ع عليه واذا واحد منهم
 وبقي اهل بيته بعد ولان غيرهم
 في زمانهم لم يكن افضل من غيرهم ولا مساوا
 في الفضل بل كل واحد في زمانه كان افضل
 من كل من بعده من اشخاص البشر
 فيكون اولي بالامه واما غيبة الامام عليه السلام
 فتدبر **ع** الا نارا يكون خوفه على نفسه
 من اعدائه اهوته على اوليائه فلا يظلموا
 لخطية خفية لما اثم يعلمها ولا يعاد في

٦٥ م ففده جن في الارضه الخفيه والقنوت
 الخاليه من مخرج اسديا حلي من غيره واذ ايت
 ان الله لم يقدّر على كل منور ولا تلك في
 اركان بقاءه من طويلا قد استبحا ووجوب
 التطلع بوجوه من هذا هو الطريق الى الدال
 عليه من الذي هو من الابنه للنقول
 من انما هو الامامية والوجوب نصيب ليس
 في كل زمان ووجوب نصيب **الفصل**
التفصيل في انما يعرف والمعرف هو المنكر كما
 طلب الفعل بالقول في صحة الاستدلال و
 العرف والفعل الحسب يخص بوصف لا يدعي
 حبه او عرفت فاعلم ذلك اول عليه المنكر
 الفعل الصحيح اذ عرفت فاعلم ذلك اول عليه
 وانتهى ضد لاه والاسره العرف هو ان يكون
 قلة او فعلا وكما ينبغي فالامر العرف هو العمل
 على فعل الطاعات والتفريق بين المنكر هو
 النوع من فعل العصية وهذا قد يحيان باليد
 والنسك عرفت ثم انظر في العرف حطفت
 وانما وجب ان يكون لها لفظا فان المكلف

اذ عرفت انما يعرف المنكر ففعل المنكر مع
 من ذلك على بعض الوجوه كان ذلك صار له
 عن منكر العرف هو المنكر واما انما يعرف
 في الواجب والذنب انما يعرف بهما
 والمنكر فينقصه من ينقصه في عينه طريق
 وجوب بهما السمع خلافا لبعضهم والامر
 انما يعرف معروف في كل منكر واذا لم
 تعرف الواجب والذنب في عينه باطل بيان
 الامانة ان الواجب والعقوبة عامة على
 كل من يخلف فيه وجوب وجوبها واما كانت
 الامر يعرف هو العمل عليه والتميز بين المنكر
 هو انما هو في كل وجب العقل لوجوبه على
 تعرفان فعلهما الضار فانه المنكر وتوهم
 العرف والوجوب بخلافه وان لم يعلمهما
 كان الله تعالى محذرا باطل بما تقدم واما
 يجب الامر بالمعرفة والنعم عن المنكر لم يوط
 على انما هو يكون العرف معروف والمنكر
 منكر الله لا يجوز ان يكون الامر والتميز في المنكر
 انفسه النفسه عليهم على عينه والا يخفى
 ووجوب على الكفاية لان العرف من تحصيل

المعروف وانقطع المنكر **الفصل الثالث**
 في معرفة سباحة **الاول** في حقيقة الاشياء
 اختلف الناس في ذلك اختلفا فاعطوا معرفت
 لها هي ههنا اضطرت اراهم في ذلك
 فترينا اكثرهم في كتاب المنهج يستقيم
 بالعلماء من اقليل العلماء في كتاب النهاية
 ونقصهم في مختصر علي النعمان وهو ههنا
الثاني ما ذهب اليه اكثر المتكلمين
 من ان الامعان عبارة عن اجزاء اصلية
 في البرهان اولها الى اخره وينتهي اليها
 انما كان المقصود **الاول** من ههنا انما
 ان الامعان عبارة عن جوهر متعلق بهذا
 البرهان خلق العالم وهو بمعرفة وتدرج
 الاذن بان علمه ليس بكم عاذا به الفصل
 في الانصاف العوارض المتسلسلة من غير
 ان يلزم بذلك الجرد وحق الاجزات بان ههنا
 معلوم ان غير متسلسلة فالعلم بها غير متسلسلة
 العلم غير متسلسلة في جميع وجوبه متسلسلة
 يتبع العمل العلم ليس جميعه بل اجزاء منها
 التي هي معلومات **الثاني** في العلم غير المتسلسلة

فالمعرفة لا تغير واجب الرجوع فهو غير متسلسلة
 وان العمل بها وان كان بسيط فهو غير متسلسلة
 وان كان مركبا هو كمال استحالة معرفة الابد
 معرفة السبا بطولان النقطة والحد وان كان
 معلوما من غير متسلسلة فذلك المطلوب **الثاني**
 ان العلم بهذه المعلومات غير متسلسلة لو انفس
 لمكان جزئية وان لا يكون معلوما يكون معلوما
 العلم بها انما يكون كالمعلم والافاضة الثلاث
 باطل **الاول** لان عند اجتماع الاجزاء
 ان لا يحصل امداد بل لا يمكن العلم بها
 ان حصل كان المتكلم في قابل العلم او امداد
 لا ينعى انما قد استلزم المساواة بين الجزئ
 العلم وهو **الثاني** وانما لذلك قد استلزم
 الثالثة ان عمل العلم غير متسلسلة فاعلموا
 وفقرض غير متسلسلة الثالثة ان عمل العلم
 غير متسلسلة لانه لو كان متسلسلة كان حلا
 في جزئ منه فقلنا العلم به وان دخل في كل
 جزء من اجزاء العلم قد فرض غير متسلسلة
 في كل الجزئ الواحد في حال متعديا وهو
 حال **الثاني** ان كل جزء من اجزاء متسلسلة
 في تقابل الجزئ لا يجوز ان لا متسلسلة في العلم

الاول فليس له ولا للبقية منوعة لاستلزامه
 نقلها من لا يكون ويصح كون التوكيد في
 القابل والتفاعل خصا به تقدير حصول
 التلوي وضع المساواة في الحقيقة غير قدر لها
 في التعلق والالتزام اليه لا تنقضي بالوجود
 والاضافة والابدية ايضا غير متناهية **والثاني**
 في اعادة المصنف من مختلف الناس هذا المستعمل
 والنسبة اخرون اما الاولون فحقا **الاجزى** اباؤنا
 لم يبق له هوية **حيث** يصح حكمه عليها بالاسطون
 ولا له لوميل لا يبعد عنه فيكون سببا رعا
 ولا تنقار اميل من مثله لو وجدوا اخرون
 فتد **الاجزى** اباؤنا لم يكن الوجود والعدم لا تصان
 ماهيته بها البكر في ابدانها على علمه لا يخرج
 عن الاسكان لا سيق الى انتقال شيء من الاسكان
 الى الاستماع وفيه جشاع من كلام الفريسيين
 في كتاب النهاية والاعتماد على الضرورة على
 الحكم **الاول** **البحث الثالث** في صحة هذا العمل
 خلافا لهذا سقنا وانكرنا به لا تدعى ولا يكون
 داهية والبدل للوجود والعدم بالضرورة
 استحالة العدم لو كان لكان لانه كان واجبا

لانه هذا الخلف لا بد ان يكون له بعد من لا يمنع منه
 الجلبين وبما انه الام لا يستحال اعادة العدم
 عند اول اعادة في جزاؤه من جزا اعادة العدم
 حكم بعده وتلقاها على انها لا لا وجه وان اوله هو الجلبين
 الجلبين عن الاستماع وتلقاها جزا استداد الاعدام
 الى التفاعل لا الجند هو التشارك القسوة الى
 غير هو البقاء لها فقدر من يظن انها غير الجلبين
 الا فلاك وانتم انما انكم لا فيها فكنة محدثة
 وهو واقع اخبار الصادق **فيها** **البحث الرابع**
 في بيان خلق عالم اخر للخلق مع الملائكة
 لانه لم يمنع لما جدد عالم الجربين فتلقى
 الامثال في الاحكام والاصناف وتلقاها اول الجربين
 الذي خلق السموات والارض في حجاب الملائكة
 بان يكون خلقا حسيذا ضعيفا لما تقدم
 من جوارحه يخصص العباد ما لم يكن
 باختياره تعالى **البحث الخامس** في وجوب
 انقطاع التكليف لانه ان وجبا يصل
 التواب الى سجنه وجبا القبول انقطاعه يكون
 المتدعي حقا جماعا ولها بينا من حكمه تعالى
 مثله وبيان السرجية لا تدعى الا انقطاع

ان صم لا يندرج بالكل في وسط التكليف سببا
 لتعين الثاني اجماع الشريعة بان الله تعالى هو الحكيم
 فلا يتحقق عليه شيء من الزيادة من قبل الله تعالى
 تضاد الاستحسان والاعتقاط من غير
 واجتمع البعدي بان الله تعالى لا يتحقق كونه شاكرا
 عليه يكون له هو العباد من المثل في الاستحسان
 فلا بد ان يكون له من حيث عليه لا يتحقق عرضا
 وبما ان الوجوب ليس هذا الذي يستحق
 الشرح ولا ان يتحقق في ان شرط استحقاق
 الشراب لولا ان يحصل الايقال لولا ان كانت
 شرط ان يكون الله تعالى انما هو حال مدحها
 لكان وجودها لا نقول الاستمرار في الطاعة
 هو الشروط هو لاد بالموافاة لعدم الجواب
 البعدي ضعيف فان الشكر هو الامتنان بسخرة
 الشعور بضرر من التعظيم وهو ضروري عند
 انكر كونه اقل وجوب شك للتعظيم بعد تعمي
 او كفايته الشايخ فلا بد ان استحقاق العاصي
 للعقاب بالضرورة فتدقق اهل العزل عليه
 خلافا لاسلوب تكفير اختلفوا في المعزلة
 على الله والرحمة والادمية على انه سبوي ويجب
 العزلة بان فعل العقاب لطف فيكون واجبا

ما التفتة الاولى فلان التكليف الاول ان من يصي
 موجب ان يكون له ما لا يشترط سببا
الثاني في بقا ما بحث موجب كونه حائزا
 والعقاب في سبعة مباحث ذهب العزلة
 لان العاصي هو التواب هو على كونه اقل
 في باب المكافاة في وجوب ان الله تعالى
 العقاب والطاعة والضرورة وهذا ان كان
 الاصل ان يكون فيه رد او العاصي فيكون العزل
 الاخرى وان التواب والعقاب يجب حصولهما
 عن التوب فيكونا مستطعين لكان التواب
 مشوبا لانه لا يعجز عن الطاعة والعقاب بالسوء
 كذا في التفسير في وقت التواب على سبيل
 لا يتحقق ما عرف به الله تعالى اهل البيت عليه
 السلام التواب ان معرفة الطاعة مستقلة بنفسها
ج استحقاق التواب شرط لاد بالموافاة او شرط
 بالعقاب قوله بعد ان تركت شيئا مما
 فنقول العمل به في طاعة الاصل في التوب
 التوب والاد بالموافاة في التوب في التوب
 هذا الاستحقاق ان كان الله تعالى في طاعة
 عدم التوب في شرط الاستحقاق الذي هو الموافاة
 في التوب فيكون العمل به في التوب في التوب

والشك في انهما جملتهما من العن لانهما جملتهما
من الوجبة والامية والاشعية والاشعية انما هي
من ضل احدها او اسما معناه ويتبين من ذلك
ينبغي ان لا يحد بينهما من من لا يعمل
الاخر هو باطل قطعا ولا ان الثواب والعقاب انما
يتألفان بتف احدهما الاخر وان متاين
اجتمع الوجود والعدم في كل واحد منهما
لان التناقض ثابتة من الطرفين وليس يتف
المتناقض بالظاهر ان ليس العكس احق بالاول
الا حلاط الحسن قد من سرفهم الغم عليه
بالفائدة مستعدة لا تحصى بل هو البائع من الذي
هذه الفكرة البيرة **وعين اصحاب**
الكبار منقطع خلافا للفتن لانهما قد ايا
فمن جعل متقال ان في خبرا من من جعل متقال
ذرة شريرة في كل طية بايالة ان اعصى الحق
فانما هو عقابا وان دال ان الحال وان انقطع
الشراب من باقى العقاب عن الثواب وهو
باطل بالاجماع فتعين العكس وهو ان
ان الله لا يعفون ان يتركهم ويعفون دون
ذلك لمن يثابوا الكفار فان من غيرهم

حج

بالاجماع **عذاب القبر والصراط واليزان**
والصراط والحق والخارج ونظائر الكتب احوال
الجنة والنار من ملكة الله تعالى في جميع
المكانات وقد اخبر الصادق ع بشيئا **حج**
الصفحة من القاسم خلافا لما عذبه منعت المعتزلة
كافة من العفو وسماوا بختلافوا في منعت
فذهب اليه البغداديون وفناء البصريون والحق
حوان العفو معتلا وقد عهدها الله احسان
وكل احسان حسن ولفظتان ضروريان
ولا ان العقاب حتمه فبان منه استقامة القول
ثم ان ركبنا في حكمة الناس على ظلمهم وعلى
تسليمهم ووقوعهم ان لا يعفون ان يترك
ويعفون ما دون ذلك وليس المراد مع التوبة لولا
الفرق بينهما ولانهما منعت له الشفاعة والبيت
في زيادة المنافع والاكثاف من غيرهم
فثبتت في انتفاء الضمان **الحجة التاسع**
في التوبة وهي التوبة على العصية والعمى على
ترك العادة ان لولا لم يكف عن كونه غيرا
وهي واجبة لانها اذاعة للظن ان كان غيرا
لم يتحقق الا بالخروج الى الظهور واليقره

من حقه ولا يستجاب فان نحن عن عليه وان كان
عن اطلاق لم يحقق له بعد افعال الضال وان كانت
عن مقتضى كرم الخلق في التوبة العزلة المتعددة وان
وان كانت عن ذلك واجبة ان كان لم يحقق البعد
فعله ولم يفضا كيف التوبة والفرح والاصح
ويصح من توبته دون توبته عن سبيل ان التوبة
بواجب حده واجب من توبته التوبة الواجبة
من كل كرم ذنب وتوبته ابوها ثم لان التوبة
انما يقبل اذا كانت عن التوبة التوبة والتوبة
في التوبه فلو تاب عن توبته دون توبته فكذلك
عن كونه تابا عن التوبة لا يقبل وهذا الواجب
فان يجب ان توبته توبته ولا يجب عن كل
ونص في الفعل الامر قال لا اكل هذه التوبة
يجب ان يسمع من طاعة الله وانصت الى من قال
ان اكل هذه التوبة لموضعتها وهل سقوط
العقاب بالتوبة واجبا ونفصل العزلة على
الامر والوجبة وجملة على الثاني وهو اقرب
لذا انه لو وجب السقوط لكان الواجب قبولها
او زيادة ثوابها والمستان باطلان اما الاول
فلا بد ليلزم ان من اسأله عن باغم الاسنان

ثم اعتذر اليه وجب قبول عذره ولنا ان السقوط
فذلك المقتضى ولما اكد ذلك ارجح ان السقوط
لانه يجب السقوط التوبة فكيف المعاصي بوجوبها
واننا انما لا يجب الاجابة لغيره من سبيل بيان التوبة انه
لو يجب فعل المعصية لكانت التوبة في التوبة او من
واننا بطل اجابا عن الامور هذا المتكبر بين استحقاق
التوبة والعقاب ولا فصل للمعاصي بين استحقاق
العقاب حينئذ كما ينبغي فكيفه ولو لم يسمع من
دواعي عقاب الله ساق وقد سبق ذلك من غير ان
المخلص لو ان العفو او كثرة الطاعات وزيادتها على
العقاب **الحج العائز** في الاسرار والاحكام والادب
لغة المصنفين واصطفاها هو تصديق الرسل
من توبته ما علم بالضرورة توبته مع الاعتراف بالذات
وعند التوبة انه فعل الطاعات لئلا يهدى الايمان
بني الظلم لقوله نعم الذين اسألتهم للتوبة انما هم
بطل وعطف عليه من الطاعات في قوله وممن
فقد ذلك التوبة العائز احسن بان قاطع الطريق
بحر طوبى لا يجري قاطع الطريق ليس يكون لها
الصواب فلا بد لهم يدخلهم النار لقوله نعم وهم
في الآخرة عذاب عظيم وقوله من دخل النار
لقوله تعالى ربنا انك تعلم انك دخل النار ففارقنا



فاما الكبري ففعله ثم يبرر الخوي به النبي والذين
 امنوا معه الخواب للنع من مفضل العزيب
 العظم في خيال الناس منسبا الكبري بمقتضى
 بالكان لان النبي الجار به و من سلبه
 منسبا الكبري بمقتضى الخوي من مفضل العزيب
 النبي ثم تلايم الخوي غيرهم والامان هناك
 هو التصديق ثم الزيادة والتقصا لا خروفا
 لعن لثوبه ان عبارته من التصديق كانت
 الكبري ومنه خدرة العترة فيهم بسبب التأسس
 مؤنا ولا فربا ايل النبوة منسبة بسبب التأسس
 والكفر هو التأسس على الضرر فيقولون
 بعد التوبة الحق عن النبي العامة فوسه
 الخوي بها عيسى و في الشريعة عظمة
 التأسس الكفر والتفاد انما التأسس
 بطلانه الكفر ويمكن هذا اخر ما وردنا

ها في هذه النسخة من كتاب مناهج
 بتوبة الراس في علم الخلود
 رضى الله عنه
 الطبري الطاهري
 بتوبة الله
 في كتاب مناهج
 في كتاب مناهج

في كتاب مناهج
 في كتاب مناهج
 في كتاب مناهج
 في كتاب مناهج

III

181